فلما قيل ضارع اى لسكنه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين
اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع فى النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد
اجمالا فى السؤال المقدر اعنى من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده
اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اسنادا اجمالا وواحدا تفصيلا
وبوقوع نحو زيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية
فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير
مطمع فى ذكره اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ
كما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد
ضارع بنصب يزيد وبنا الفعل للفاعل على خلافه لسلامته عن الحذف والاضمار
وبابتنائه على ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب يزيد وجعله
فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم
ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان اطماع اول الكلام فى ذكر الفاعل مع
تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واوغل واما ذكره اى ذكر
المسند فلما مر فى ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو
زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع
نحو محمد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فى جواب من قال من نبيكم وسد قوله تعالى بل فعله
كبيرهم هذا بعد قوله آانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم وغير ذلك او ان يتعين
كونه اى كون المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سيذكره ان شاء الله تعالى
او ان يدل على قصد التجدد المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرن
كتبيل سيفه ويطعن ثوبه وغيره لك وحصول التجدد دون الذكر ممنوع لان القرينة
انما تدل على نفس المسند واما تجدد التكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه فى الظاهر
واما افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان
سببيا نحو زيد قام ابوه او مقصودا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد
قائم فليس بعيد للتقوى بل هو قريب من زيد قام فى اعتبار التقوى كما مر وقوله
مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج
فاعل المصدر ويخرج ما يفيد التقوى لا بالحكم فى الاصطلاح هو تاكيده بالطريق
عكس التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا عارف او نحو ذلك كالفصل وغيره

المخصوص

المخصوص نحو زيد قام وانما لم نقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح
ليشمل صورة المخصص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما انا قلت هذا
فانه لم يقصد به التقوى لكنه يصح ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى
اعم من عدم قصد التقوى واحب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد
التخصيص جملة يقينية وانما لم يتقدم لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما فى حيث
انا وقد عرفت ما فيه ولوقوع فى له غير سببى موقع الفعلى فى عبارة المفتاح
عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلى بما يكون مفهومه محكوما
به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببى ايضا
لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد
حكم ثبوت الشئ للشئ او نفيه عنه ولقائل ان يقول لانسلم صدق هذا التفسير
على المسند السببى لانا نحن نبين ان المسند السببى فى نحو زيد ابوه منطلق وزيد
انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التى وقعت خبرا
للمبتدا والظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد
لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد
الخبري فى كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما ثبوته له او نفيه عنه
ضرورة فلابد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد حتى انه ثبت له هذا الوصف
وهو كونه منطلق الاب غاية ما فى الباب انه وصف اعتبارى فلو اراد ههنا
الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا
كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد
التقوي يقتضى افراده ومما ذكره الفاضل فى شرح المفتاح ههنا ان المسند
فى زيد منطلق ابوه فعلى بخلافه فى زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند
فى زيد منطلق ابوه هو منطلق دون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة
فالمحكوم به فى زيد منطلق ابوه من الفعلى والسببى هو المفرد بخلافه زيد ابوه
منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه
جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد
السكاكى ان المسند فى زيد منطلق ابوه ليس بفعلى كما انه ليس سببى والا
لكان المناسب ان يورد فى الفعلى مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه

Copyright © King Saud University